(٢٥) ..... هو الفرق الجوهري بين البنوك الإسلامية والبنوك غير الإسلامية:
(أ) تحريم التعامل بالربا.
(ب) تحقيق التنمية الاقتصادية.
(ج) الانتشار الجغرافي في الدول الإسلامية.
(د) جميع الاجابات السابقة صواب.

(٢٦) ..... هو عقد بين طرفين أحدهما يملك المال ويساهم به والطرف الآخر لديه الخبرة في العمل ويساهم بعمله:
(أ) عقد المضاربة.
(ب) عقد المشاركة.
(ج) عقد الاستصناع.
(د) عقد المرابحة.

(٢٧) أحد العقود التالية لا يندرج ضمن صيغ الشركات أو المشاركات:
(أ) عقد المساقاة.
(ب) عقد المزارعة.
(ج) عقد الاستصناع.
(د) عقد المشاركة.

(٢٨) تقوم البنوك الإسلامية بتطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ:
(أ) المشاركة في الربح.
(ب) المشاركة في الخسارة.
(ج) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) صواب.
(د) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) خطأ.

(٢٩) البنك المتخصص هو مؤسسة مالية وسيطة تسعى إلى تحقيق:
(أ) الربح فقط.
(ب) أهداف سياسية.
(ج) التنمية الاجتماعية
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(٣٠) ..... يتركز الانتشار الجغرافي لفروعها في المناطق الريفية لكي تكون أكثر قربا من الشرائح المستهدفة:
(أ) البنوك التجارية.
(ب) البنوك الزراعية.
(ج) البنوك العقارية.
(د) بنوك الاستثمار (الأعمال).

(٣١) يُعول على ..... في احداث دفعة قوية للتنمية الاقتصادية من خلال تعزيز علاقات التربط/التشابك مابين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي:
(أ) البنوك الزراعية.
(ب) البنوك الصناعية.
(ج) البنوك العقارية.
(د) بنوك الاستثمار (الأعمال).

(٣٢) واحدة فقط من بين البنود التالية لا تعتبر من ضمن خصائص بنك الاستثمار:
(أ) تقوم بمعاونة رجال الأعمال والشركات الصناعية.
(ب) تقوم بالاستثمار المباشر في قطاع البناء والتشييد من خلال شركات مملوكة لها.
(ج) تنشط في السوق الأولية (سوق الإصدار) وفي السوق الثانوية (سوق التداول).
(د) تقدم الاستشارات المتعلقة بإعادة هيكلة الشركات والدمج والاستحواذ والخصخصة.

(١٧) إذا تلقت البنوك التجارية في أحد الدول ودائع أولية بقيمة ٤٨ مليار وحدة نقدية وكانت نسبة الاحتياطي القانوني التي حددها البنك المركزي تبلغ ٨٪، فإن هذا المبلغ من الودائع الأولية سيتضاعف بمقدار:
(أ) ٨ مرات.
(ب) ١٢ مرة.
(ج) ١٢,٥ مرة.
(د) ٣٨٤ مليار وحدة نقدية.

(١٨) أحد البنود التالية لا يعتبر من ضمن الموارد غير الذاتية للبنك التجاري:
(أ) الودائع.
(ب) الاحتياطي.
(ج) قروض من البنك المركزي.
(د) قروض من البنوك التجارية.

(١٩) واحد فقط من بين البنود التالية يحقق درجة السيولة الكاملة في جانب الاستخدامات (الأصول/الموجودات) بالبنك التجاري:
(أ) الودائع الجارية.
(ب) أذونات الخزانة.
(ج) الاحتياطي القانوني.
(د) رأس المال.

(٢٠) الإدارة الناجحة للبنك التجاري هي تلك التي تسعى إلي:
(أ) تحقيق درجة عالية من السيولة.
(ب) تحقيق درجة عالية من الربحية.
(ج) تأمين التوازن بين هدفي السيولة والربحية.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(٢١) الودائع التي لا يدفع البنك التجاري -عادة -عنها عائد في شكل سعر فائدة هي:
(أ) الودائع الادخارية.
(ب) الودائع لأجل أو الزمنية (الثابتة).
(ج) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) صواب.
(د) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) خطأ.

(٢٢) من أهم وسائل البنك التجاري لسداد الالتزامات المالية في مجال عمليات التجارة الخارجية:
(أ) خطابات الضمان.
(ب) خصم الأوراق التجارية.
(ج) عمليات السحب على السحب على المكشوف.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(٢٣) ..... عبارة عن نسبة منوية توضح حجم السيولة النقدية التي يحتفظ بها البنك التجاري (اختياريا) لمجابهة التزاماته اليومية (طلبات سحب المودعين ومقابلة أية طلبات أو حاجات مالية أخرى):
(أ) الودائع الأولية.
(ب) الودائع المشتقة.
(ج) الاحتياطي الخاص.
(د) الاحتياطي القانوني.

(٢٤) تستطيع البنوك التجارية أن تصل إلى حد الاقراض الكامل عندما:
(أ) يكون حجم الودائع المشتقة يساوي الصفر.
(ب) يتساوي مجموع الاحتياطيات القانونية مع حجم الودائع الأولية.
(ج) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) صواب.
(د) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) خطأ.

(٩) النظام الذي ساعد الدول الفقيرة التي تعاني من عدم وفرة في انتاج الذهب هو:
(أ) نظام السبائك الذهبية.
(ب) نظام المسكوكات الذهبية.
(ج) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) خطأ.
(د) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) صواب.

(١٠) وفق نظام الصرف بالذهب تحدد البنوك المركزية علاقة عملة الدولة بالذهب بصورة غير مباشرة، وذلك من خلال الاحتفاظ بغطاء من:
(أ) السبائك الذهبية.
(ب) السبائك من الفضة.
(ج) السبائك الذهبية وسبائك من الفضة معاً.
(د) عملة دولة أخري قابلة للتحويل إلى ذهب.

(١١) ينص قانون جريشام على أن:
(أ) العملة الجيدة تطرد العملة الرديئة من السوق.
(ب) العملة الجيدة تتنافس مع العملة الرديئة في السوق.
(ج) العملة الجيدة أكثر تداولا من العملة الرديئة في السوق.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(١٢) يمتاز النظام النقدي الورقي (القانوني) عن نظام الذهب من حيث:
(أ) القيمة الحقيقية للعملات الورقية.
(ب) المرونة في مواجهة الظروف الاقتصادية المختلفة.
(ج) مقدرة الدولة على اصدار النقود للأغراض السياسية.
(د) تحقيق الاستقرار الكبير في أسعار صرف عملات الدول.

(١٣) تغلبت النقود على مشكلات تعدد نسب التبادل من خلال:
(أ) الوظائف المشتقة للنقود.
(ب) وظيفة النقود كوسيط للتبادل.
(ج) وظيفة النقود كمخزن للقيمة.
(د) وظيفة النقود وحدة لقياس القيمة.

(١٤) استبعد ما لا يعتبر من ضمن خصائص النقود الجيدة:
(أ) سهلة الحمل.
(ب) معيار للمدفوعات الآجلة.
(ج) ذات مواصفات موحدة.
(د) غير سريعة التلف.

(١٥) النظام النقدي هو مجموعة من القوانين والتشريعات المتبعة في دولة معينة والتي تحكم عملية:
(أ) التنمية الاقتصادية.
(ب) المعاملات التجارية والاقتصادية بين الدول.
(ج) تنظيم وضبط استقرار وحدة النقد في الدولة.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(١٦) استبعد ما لا يعتبر من ضمن الاجراءات والضوابط المتبعة في ظل نظام المسكوكات الذهبية:
(أ) يحق لأي فرد تحويل النقود إلي ذهب وبالعكس.
(ب) عدم وجود أي قيود على اصدار المسكوكات الذهبية.
(ج) عدم وجود قيود على حرية دخول وخروج العملة إلى القطر المعني.
(د) تحتفظ البنوك المركزية بسبائك ذهبية في خزائنها كغطاء للعملات المصدرة.

(١) النقود ..... تنتج عن ايداع نقدي أو ايداع بشيك مسحوب على بنك آخر ممثلة فيما يعرف بالودائع الأولية.
(أ) السلعية.
(ب) الرمزية.
(ج) الائتمانية.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(٢) واحدة فقط من بين العبارات التالية لا تعتبر من ضمن وظائف النقود:
(أ) مخزن للقيمة.
(ب) وحدة لقياس القيمة.
(ج) ذات مواصفات موحدة.
(د) معيار للمدفوعات الأجلة.

(٣) الجهات التي تقوم باصدار النقود الائتمانية هي:
(أ) البنوك المتخصصة.
(ب) البنوك التجارية.
(ج) البنوك الشاملة.
(د) البنوك المركزية.

(٤) واحدة فقط من بين الاجابات التالية تعبر عن الوظائف المشتقة للنقود:
(أ) مخزن للقيمة + وسيط للتبادل.
(ب) مخزن للقيمة + معيار للمدفوعات الآجلة.
(ج) معيار للمدفوعات الأجلة + وسيط للتبادل.
(د) وسيط للتبادل + وحدة لقياس القيمة.

(٥) يُطلق على المقايضة تعبير:
(أ) نظام الاقتصاد المعيشي.
(ب) نظام التخصص وتقسيم العمل.
(ج) نظام التبادل غير المباشر.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(٦) واحدة فقط من بين العبارات التالية لا تعتبر من ضمن عيوب نظام المقايضة:
(أ) عدم تعدد الأسعار النسبية.
(ب) عدم امكانية تجزئة بعض السلع.
(ج) عدم وجود وحدة مشتركة لقياس القيمة.
(د) عدم توافق الرغبات أو ما يسمي بالتوافق المزدوج للرغبات.

(٧) بافتراض أن مجتمع ما يعمل وفق نظام المقايضة ويبلغ عدد السلع المتاحة للتبادل في السوق 22سلعة فإن عدد الأسعار النسبية لجميع السلع التي يتم تبادلها في هذا المجتمع يكون:
(أ) ٢١.
(ب) ٢٢.
(ج) ٢٣١.
(د) ٤٦٢.

النقود التي تتعادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود هي:
(أ) النقود الورقية.
(ب) النقود الالكترونية.
(ج) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) خطأ.
(د) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) صواب.

(٤٩) تُكتب المعادلة التي يتم بموجبها حساب معدل دوران النقود على النحو التالي:

(أ) $V = K \times M/Y$

(ب) $V = P \times Y/M$

(ج) $V = M \times Y/P$

(د) $V = P \times M/Y$

(٥٠) حسب افتراضات نظرية ميلتون فريدمان في الطلب على النقود:

(أ) توجد علاقة عكسية بين الدخل الدائم والطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.

(ب) توجد علاقة طردية بين الدخل الدائم والطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.

(ج) لا توجد أي علاقة بين الدخل الدائم والطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.

(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

مع التمنيات الطيبة بالتوفيق

AbuRakaan

(٤١) حسب صيغة معادلة التبادل لفيشر والتي تفترض ثبات معدل دوران (V) النقود وثبات الناتج الحقيقي (Y)، فإن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى:
(أ) انخفاض مستوى الأسعار.
(ب) زيادة مستوى الأسعار.
(ج) زيادة مستوى الأسعار بذات النسبة.
(د) زيادة مستوى الأسعار بنسبة أقل من نسبة زيادة عرض النقود.

(٤٢) حسب افتراضات النظرية الكمية في النقود لفيشر، فإن معدل دوران النقود:
(أ) يكون ثابتا في المدى الطويل.
(ب) يتغير في المدى الطويل.
(ج) يكون ثابتا في المدى القريب.
(د) كلا الاجابتان في (ب) و (ج) صواب.

(٤٣) حسب نظرية تفضيل السيولة لكينز يعتمد الطلب على النقود بدافع التحوط على:
(أ) أسعار السلع.
(ب) أسعار الأسهم.
(ج) أسعار الفائدة.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(٤٤) الفرق الجوهري بين نظرية فيشر ونظرية كينز فيما يتعلق بالعوامل المحددة للطلب على النقود يتمثل في:
(أ) سعر الفائدة.
(ب) سعر الخصم.
(ج) سعر الصرف.
(د) أسعار السلع والخدمات.

(٤٥) يقصد بالبنوك الدولية أو البنوك متعددة الجنسية:
(أ) تلك البنوك التي تتبع من حيث ملكيتها للدولة.
(ب) تلك البنوك التي لها شبكة من الفروع في الأقطار الأجنبية.
(ج) تلك البنوك التي تتعامل بالعملات الأجنبية إلى جانب عملتها المحلية.
(د) كلا الاجابتان في (ب) و (ج) صواب.

(٤٦) البنوك التي لا تتعامل مع الاقتصاد المحلي في القطر الذي تتواجد فيه، هي:
(أ) البنوك الشاملة.
(ب) البنوك المراسلة.
(ج) البنوك المشتركة.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(٤٧) حسب النظرية الكمية في النقود لفيشر، فإن الأفراد يحتفظون بالنقود:
(أ) بدافع المبادلات.
(ب) بدافع الاحتياط.
(ج) بدافع المضاربة.
(د) جميع الاجابات السابقة صواب.

(٤٨) استحدث ميلتون فريدمان معيار للثروة أطلق عليه اسم "الدخل الدائم" والذي يمثل العائد السنوي على الثروة المملوكة للشخص ممثلة في:
(أ) المدخرات + الدخل الحالي + القيمة الحالية للدخول المتوقعة في المستقبل.
(ب) المدخرات + العائد المتوقع على السندات + القيمة الحالية للدخول المتوقعة في المستقبل.
(ج) الدخل الحالي + العائد المتوقع على السندات + القيمة الحالية للدخول المتوقعة في المستقبل.
(د) الدخل الحالي + معدل الربح المتوقع من الأسهم + القيمة الحالية للدخول المتوقعة في المستقبل.

(٣٣) مكونات عرض النقود بالمفهوم الواسع ($M_2$) تشمل:
(أ) العملات المعدنية والورقية لدى الجمهور + الودائع الجارية + الودائع الأجلة قصيرة الأجل.
(ب) العملات المعدنية والورقية لدى الجمهور + الودائع الجارية + الاحتياطي القانوني.
(ج) العملات المعدنية والورقية لدى الجمهور + الودائع الجارية + الودائع الأجلة طويلة الأجل.
(د) العملات المعدنية والورقية لدى الجمهور + الاحتياطي القانوني + الودائع الأجلة قصيرة الأجل.

(٣٤) إذا أراد البنك المركزي أن يقلص من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان عن طريق نسبة الاحتياطي القانوني فإنه يقوم بالآتي:
(أ) الغاء نسبة الاحتياطي القانوني.
(ب) تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني.
(ج) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) صواب.
(د) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) خطأ.

(٣٥) إذا أراد البنك المركزي التأثير على السيولة المتاحة لدى البنوك التجارية من خلال أدوات التدخل غير المباشر، فإنه يستخدم:
(أ) سعر الخصم.
(ب) عمليات السوق المفتوحة.
(ج) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) خطأ.
(د) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) صواب.

(٣٦) إذا أراد البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية من خلال الأدوات غير الكمية، فإنه يستخدم:
(أ) سعر الخصم.
(ب) الاحتياطي القانوني.
(ج) عمليات السوق المفتوحة.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(٣٧) واحدة فقط من بين الوظائف التالية لا يجوز للبنك الإسلامي القيام بها:
(أ) قبول الودائع الجارية.
(ب) خصم الأوراق التجارية.
(ج) تقديم القروض بصيغة القرض الحسن.
(د) تقديم الخدمات المالية مقابل تقاضي عمولات.

(٣٨) أهم مصدر للموارد الخارجية للبنوك الإسلامية على الاطلاق هو:
(أ) الودائع الجارية.
(ب) الودائع الإستثمارية.
(ج) الودائع الإدخارية.
(د) الاقتراض من الغير (بصيغة القرض الحسن)

(٣٩) اتخاذ كافة الاجراءات والتدابير التي تحول دون تزييف وتزوير العملات الوطنية وتهريبها خارج البلاد تندرج ضمن وظيفة البنك المركزي باعتباره:
(أ) بنك البنوك.
(ب) بنك الحكومة.
(ج) مسئولا عن التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(٤٠) واحدة فقط من بين الآتي لا تندرج ضمن مهام البنك المركزي بوصفه مسئولا عن وظيفة بنك البنوك:
(أ) وضع القوانين التي تنظم تأسيس وانشاء البنوك التجارية.
(ب) الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك في حسابات لديه.
(ج) توفير غرفة المقاصة للبنوك التجارية والمتخصصة لتسوية الحقوق والالتزامات فيم بينها.
(د) أن يكون الملاذ الأخير لاقراض البنوك التجارية في الحالات الطارئة التي تعاني فيها من عجز في السيول